المتبقي في الكناية لجميع من الخصلة والمحان بان قال ان اراد المعنى
الخصلي في الكناية واجبه المقصود كما عدم خلاف المحان فما
حكم كما ذكره الفاضل الشلبي بل لان المحذور حينئذ ليس كما
الجميع من الملزوم ومطلق اللازم بل بين اللازم الموصوف
اراد ته على ما فاده اراده الملزوم وليس ذلك موجودا في
الكناية قوله وفيه نظر لما ذكر في الشرح من ان المحان قد
يكون من الطرفين كاستعمال العسف في الليث واسد في الليث
في العكس قوله بان يعتبر في صفة الخصاص الموصوف اسار
بلفظ الخصاف الى ان ذلك عارض في الصفة وان اضاف في صفة
على العموم قوله عن صفة ولا شبهة ان هذا ليس
الموصوف ثم الخصاص اعم من ان يكون حسيا كما لعدم
او عرضيا كما اذا اسهر زيد بالمضيافية مثلا فصارت
تامة فيه بحث لان عدم المضيافية عدم قوله وذكر لحصول
الخصاص بالتركب اذ المجموع يشارك فيها كل حيوان
واستوى العامة يشاركه فيها الناس وغرض الاطباء
يشاركه فيها البقر قوله بالافراط اما قال بالافراط لان
عظم الراس واستواءه اذا المبسوط دليل على علو الهمة وحس
الفهم قوله نوع خفا فيل وكان ذلك بالنظر الى الاصل
والا فاستلزامه لها اظهر من ان يخفى نعم كون سبب
الملاهة لازما له في الخارج خفي قوله كمال الرجولية
قيل المفهوم منها في العرف سعة الاحسان في اتلاف المال

وغيره كالعفو عند القدرة وليس المراد بها هنا معناها الشرعي
قوله وهو المراد بالاحصاص في هذا المقام ولو قال المصنف
اراد الجبان مت لان للشرح في هذه الصفات كان اولى قوله
قوله او سديدا كما اذا قيل ان يد كثير الرماد لا فقال نعم
كثير الرماد قوله وفيه نظر وجه النظر ان قسم الشيء يجوز
ان يكون اعم من المقسم من وجه وفيه ان الاصل المبادر من التقسيم
ذكر جزئيات الكلي المصادق عليها المقسم بصدق متفاوتة ومانشبه
ذلك والمولد ناتجه التقسيم على سبيل المسامحة ويمكن توجيه النظر
بان التفاوت لا يعدى كله الى الانتصاف امر والمراد هنا الانتشار
يرد عليه ما يرد على الانتشار قوله سوقه لاجل موصوف
غير مذكور قيل عليه الظاهر ان قوله سوقه الخ تفسير للقرينة
لكن فيه نوع قصور لجواز وجود هاع ذكر الموصوف بدون عرض
كما اذا قصد بقولنا المسلم مسلم الناس من يده ولسانه الكناية
عن نفي الاسلام عن الموذي مطلقا قوله وان قلت اراد القلة
عدم الكثرة سواء ثبت راسا كما في عريض القفا او وجدت
كما في عريض الوسادة كناية عن الابله قوله وتحقق ذلك الخ
يعني انه ليس المراد من قولهم في اذا يثنى ويعرف انه يكون
مارة محانا او مارة كناية انه يجوز ان يريد غير المخاطب وهو
يكون محانا او يريد المخاطب وغيره فيكون كناية اذ ليس بين
المخاطب وغيره لزوم بحسب في المحان والكناية بل المراد ان
الكلام المذكور يدل عرفا على تحديد الموذي مطلقا وان اريد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)